وقائع المؤتمر الدولي الرابع (التعليم العالي وقضايا المجتمع المعاصر)٦-٧/٥/٢٠٢٦
Kirkuk University Journal: Humanity Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية
ISSN P: 1992-1179
ISSN E: 3107-3360

Watergate Crisis (1972–1974) and Its Historical Repercussions on the Political System in the United States of America

Asst. Prof. Dr.Ali Ahmed Zob'a Ahmed
almared77@uokirkuk.edu.iq

Abstract: This study examines the Watergate Crisis (1972–1974) as a pivotal turning point in the political history of the United States of America, due to the profound implications it revealed regarding the nature of executive power and constitutional accountability mechanisms, as well as its test of the resilience of the democratic system. The crisis originated from the break-in at the headquarters of the Democratic National Committee in the Watergate complex, before evolving into a comprehensive political and constitutional crisis that culminated in the resignation of President Richard Nixon in an unprecedented historical event.

The study adopts a historical-analytical approach to interpret the context of the crisis and its developments, through analyzing the political background associated with partisan conflict and tracing the course of events from their criminal framework to their broader institutional dimensions. It also focuses on the pivotal role of investigative journalism in uncovering the details of the case, and the role of Congress, particularly the Senate, in managing investigations and strengthening accountability. Furthermore, it analyzes the constitutional crisis arising from the White House tapes and the tensions it generated between the executive and judicial branches.

The findings of the study show that the Watergate Crisis was not merely a political scandal, but rather a structural test of the effectiveness of the American political system. It revealed weaknesses in executive practices, while at the same time contributing to strengthening the principle of separation of powers and reinforcing the rule of law. It also highlighted the vital role of the media as an effective oversight power in democratic systems. Although the crisis led to a decline in public trust in political institutions, it also resulted in a series of legal and political reforms aimed at limiting the abuse of power and enhancing institutional oversight.

The study concludes that the Watergate Crisis represents an applied model of the ability of democratic systems to correct their course through constitutional and institutional mechanisms, thereby ensuring the continuity of the political system and consolidating the principles of transparency, accountability, and the rule of law.

Keywords **:** Watergate, Richard Nixon, American political system, political accountability, journalism .

ازمة ووترغيت (١٩٧٢-١٩٧٤) وتداعياتها التاريخية على النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية

علي احمد زوبع*

الملخص

تبحث هذه الدراسة في أزمة ووترغيت (١٩٧٢–١٩٧٤) بوصفها نقطة تحول مفصلية في التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، لما أظهرته من تداعيات عميقة على طبيعة السلطة التنفيذية وآليات المساءلة الدستورية، فضلاً عن اختبارها لمدى متانة النظام الديمقراطي، وقد نشأت الأزمة إثر حادثة اقتحام مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في مجمع ووترغيت، قبل أن تتطور إلى أزمة سياسية ودستورية شاملة انتهت باستقالة الرئيس ريتشارد نيكسون في سابقة تاريخية غير معهودة .

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي – التاريخي لتفسير سياق الأزمة وتطوراتها من خلال تحليل الخلفيات السياسية المرتبطة بالصراع الحزبي وتتبع مسار الأحداث من إطارها الجنائي إلى أبعادها المؤسسية الأوسع، كما تركز على الدور المحوري للصحافة الاستقصائية في كشف خيوط القضية وعلى دور الكونغرس ولاسيما مجلس الشيوخ في إدارة التحقيقات وتعزيز المساءلة، فضلاً عن تحليل الأزمة الدستورية الناجمة عن قضية تسجيلات البيت الأبيض وما أفرزته من توتر بين السلطتين التنفيذية والقضائية

وتظهر نتائج الدراسة أن أزمة ووترغيت لم تمثل مجرد فضيحة سياسية، بل شكلت اختباراً بنيوياً لفاعلية النظام السياسي الأمريكي، إذ كشفت عن ثغرات في ممارسات السلطة التنفيذية، وفي الوقت ذاته أسهمت في تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات وترسيخ سيادة القانون، كما أبرزت الدور الحيوي للإعلام بوصفه سلطة رقابية فاعلة في الأنظمة الديمقراطية، وعلى الرغم من أن الأزمة أدت إلى تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات السياسية فإنها أسفرت أيضاً عن جملة من الإصلاحات القانونية والسياسية الهادفة إلى الحد من إساءة استخدام السلطة وتعزيز الرقابة المؤسسية .

وتخلص الدراسة إلى أن أزمة ووترغيت تمثل نموذجاً تطبيقياً لقدرة الأنظمة الديمقراطية على تصحيح مسارها عبر آليات دستورية ومؤسسية، بما يضمن استمرارية النظام السياسي وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون .

الكلمات المفتاحية: ووترغيت، ريتشارد نيكسون، النظام السياسي الأمريكي، المساءلة السياسية، الصحافة .

* أ.م.د. دكتوراه، جامعة كركوك ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، قسم التاريخ.almared77@uokirkuk.edu.iq

المقدمة

تعد أزمة ووترغيت (١٩٧٢–١٩٧٤) واحدة من أبرز الأزمات السياسية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، لما انطوت عليه من تحولات عميقة كشفت عن هشاشة بعض ممارسات السلطة التنفيذية، وأعادت التأكيد على أهمية الضوابط الدستورية في النظام الديمقراطي، فقد بدأت هذه الأزمة بحادثة اقتحام مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في مجمع ووترغيت بواشنطن عام ١٩٧٢، إلا أنها سرعان ما تطورت من واقعة جنائية محدودة إلى أزمة سياسية ودستورية شاملة، انتهت باستقالة الرئيس ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٤ في سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ الأمريكي .

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها لا تتناول حدثاً عابراً بل أزمة شكلت نقطة تحول في العلاقة بين السلطات، وأثرت بعمق في ثقة الرأي العام بالمؤسسات السياسية، كما أسهمت في إحداث إصلاحات قانونية وسياسية هدفت إلى الحد من تجاوزات السلطة وتعزيز مبدأ المساءلة، ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أزمة ووترغيت من مختلف جوانبها، بدءاً من الإطار العام والخلفية السياسية التي نشأت في ظلها مروراً بأحداث الاقتحام والجهات المتورطة فيه وصولاً إلى دور الإعلام والصحافة الاستقصائية في كشف خيوط القضية .

كما تتناول الدراسة تطور الأزمة داخل مؤسسات الدولة ولا سيما دور الكونغرس ومجلس الشيوخ في التحقيق والمساءلة، فضلاً عن أزمة التسجيلات التي كشفت عن أبعاد خطيرة لتدخل السلطة التنفيذية، وانتهت بصدام دستوري بينها وبين السلطة القضائية، وتنتهي الدراسة بتحليل انعكاسات الأزمة على النظام السياسي الأمريكي، من حيث تأثيرها على مبدأ الفصل بين السلطات، وعلى مستوى الثقة الشعبية، إضافة إلى ما أفرزته من إصلاحات سياسية وقانونية .

وبذلك تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم متكامل لأزمة ووترغيت، ليس بوصفها حدثاً تاريخياً فحسب، بل كنموذج دال على قدرة النظام السياسي الامريكي على تصحيح ذاته، ومواجهة الأزمات عبر آليات دستورية وقانونية تضمن استمراريته وتوازنه، فضلاً عن دراسة النتائج التي افرزتها هذه الازمة بوصفها نموذج لقدرة الأنظمة الديمقراطية على تصحيح مسارها من خلال الرقابة والمساءلة .

قسمت الدراسة على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة، تناول التمهيد الأوضاع السياسية في الولايات المتحدة قبيل ازمة ووترغيت، ودرس المبحث الاول احداث اقتحام مجمع ووترغيت وخلفياته السياسية، اما المبحث الثاني فقد كرس لدور الصحافة والاعلام في كشف فضيحة ووترغيت، وبحث المبحث الثالث تطور الازمة وسقوط الإدارة الامريكية، وتطرق المبحث الرابع الى قضية ازمة تسجيلات البيت الأبيض واستقالة الرئيس نيكسون عام ١٩٧٤، وتحدث المبحث الخامس عن انعكاسات الازمة على النظام السياسي الأمريكي، اما الخاتمة فقد تناولت اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها .

التمهيد: الأوضاع السياسية في الولايات المتحدة الامريكية قبيل أزمة ووترغيت

شهدت السياسة الدولية أواخر ستينيات القرن العشرين وتزامناً مع وصول ريتشارد نيكسون إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٩ تحولات عميقة، إذ جاء في مرحلة اتسمت بتصاعد حدة الحرب الباردة، واستنزاف الولايات المتحدة في حرب فيتنام، إلى جانب تزايد التحديات الدولية والإقليمية. وقد أدرك نيكسون أن استمرار النهج التقليدي القائم على المواجهة المباشرة لن يحقق المصالح الأمريكية، مما دفعه إلى تبني رؤية جديدة في إدارة السياسة الخارجية تقوم على الواقعية السياسية، بالتعاون مع مستشاره للأمن القومي ووزير خارجيته هنري كيسنجر (شريف, حسين;، ١٩٩٤، صفحة ٥٥).

انطلقت هذه الرؤية من مبدأ أساسي تمثل في إعادة صياغة دور الولايات المتحدة في العالم حيث أعلن نيكسون عام ١٩٦٩ ما عرف بـ مبدأ نيكسون، الذي ركز على تقليل التدخل العسكري المباشر، والاعتماد بدلاً من ذلك على الحلفاء الإقليميين في حفظ الأمن والاستقرار، مع تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لهم. وقد جاء هذا التحول نتيجة التجربة القاسية في فيتنام، التي أظهرت محدودية القوة العسكرية في حسم الصراعات ذات الطابع المحلي (مجموعة مؤلفين;، ١٩٩٤، صفحة ٢١٠).

وفي إطار سعيها لإعادة التوازن الدولي، انتهجت إدارة نيكسون سياسة الانفراج الدولي مع الاتحاد السوفيتي، حيث عملت على تخفيف حدة التوتر بين القطبين من خلال الحوار والتفاوض، بدلاً من التصعيد. وقد توجت هذه السياسة بتوقيع اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، التي هدفت إلى تقليص مخاطر المواجهة النووية وتحقيق نوع من الاستقرار الدولي، ولم تقتصر هذه

السياسة على الاتحاد السوفيتي، بل امتدت لتشمل انفتاحاً غير مسبوق على جمهورية الصين الشعبية، حيث قام نيكسون بزيارة تاريخية إلى بكين عام ١٩٧٢، أسهمت في كسر العزلة المفروضة على الصين، وأعادت رسم ملامح النظام الدولي من خلال خلق توازن ثلاثي بين واشنطن وموسكو وبكين (عبد الوهاب, رغد فيصل ;، ٢٠٢٢، صفحة ١٠).

أما على صعيد حرب فيتنام، فقد سعت الإدارة الأمريكية إلى الخروج من هذا النزاع بأقل الخسائر الممكنة، فاعتمدت سياسة "الفتنمة"، التي قامت على نقل المسؤولية القتالية تدريجياً إلى القوات الفيتنامية الجنوبية، مع سحب القوات الأمريكية بشكل مرحلي. وقد أسفرت هذه السياسة في النهاية عن توقيع اتفاق باريس عام ١٩٧٣ ، الذي مثل خطوة نحو إنهاء التدخل العسكري الأمريكي في الحرب ، وفي منطقة الشرق الأوسط برز الدور الأمريكي بشكل واضح خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، حيث دعمت الولايات المتحدة (إسرائيل) عسكرياً، وفي الوقت نفسه قادت جهوداً دبلوماسية مكثفة لاحتواء الصراع ومنع توسعه. وقد لعب كيسنجر دوراً محورياً في هذا الإطار من خلال ما عُرف بالدبلوماسية المكوكية، التي أسفرت عن اتفاقيات فصل القوات بين الأطراف المتنازعة، وأسست لمرحلة جديدة من التوازن في المنطقة ، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها سياسة نيكسون الخارجية (عبدالسلام, عبدالله;، ١٩٩٨، صفحة ١٥٤)، فإنها لم تخل من التحديات والانتقادات، إذ اتهمت بدعم أنظمة حليفة بغض النظر عن طبيعتها السياسية، فضلاً عن استمرار التدخل الأمريكي بطرق غير مباشرة في العديد من مناطق العالم. كما أن هذه السياسة لم تمنع من وقوع أزمات داخلية خطيرة، كان أبرزها فضيحة ووترغيت التي أدت إلى استقالة نيكسون عام ١٩٧٤، في سابقة تاريخية في الولايات المتحدة (شريف, حسين;، ١٩٩٤، صفحة ٦٠).

وبذلك يمكن القول إن الخلفية السياسية في عهد نيكسون تميزت بتحول جوهري من سياسة المواجهة إلى سياسة إدارة التوازنات الدولية، والاعتماد على الدبلوماسية والواقعية السياسية، وهو ما جعل هذه المرحلة من أكثر المراحل تأثيراً في تشكيل ملامح النظام الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

كما ان الصراع الحزبي بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي كان من السمات الأساسية التي مثلت الحياة السياسية الأمريكية، اذ ازداد هذا الصراع وضوحاً خلال فترة حكم ريتشارد نيكسون، حيث اتخذ أبعاداً سياسية وأيديولوجية عميقة،

فمنذ وصول نيكسون ممثلاً عن الحزب الجمهوري، إلى السلطة عام ١٩٦٩، واجه معارضة قوية من الحزب الديمقراطي الذي كان يهيمن على الكونغرس في تلك الفترة. وقد انعكس هذا التباين الحزبي في العديد من القضايا، أبرزها حرب فيتنام، حيث انتقد الديمقراطيون بشدة استمرار التدخل العسكري الأمريكي، معتبرين أنه يستنزف الموارد ويؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة دون تحقيق نتائج حاسمة في المقابل، حاول الجمهوريون بقيادة نيكسون، الدفاع عن سياساتهم من خلال تبني استراتيجية "الفتنمة" التي تهدف إلى تقليل التورط العسكري المباشر (سليم, محمد السيد ;، ١٩٩٨، صفحة ٢١٠). كما ظهر الصراع الحزبي بوضوح في مجال السياسة الداخلية، إذ اختلف الحزبان حول قضايا اقتصادية واجتماعية، مثل دور الحكومة في الاقتصاد، وبرامج الرعاية الاجتماعية، والحقوق المدنية، فقد مال الديمقراطيون إلى توسيع دور الدولة في دعم الفئات الفقيرة وتعزيز المساواة، بينما تبنى الجمهوريون توجهاً أكثر تحفظاً يركز على تقليل تدخل الحكومة وتعزيز الاقتصاد الحر، وتفاقم هذا الصراع مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٢، حيث سعى نيكسون إلى تعزيز موقعه السياسي من خلال استقطاب ما عرف بـ"الأغلبية الصامتة"، وهم المواطنون الذين يؤيدون الاستقرار ويرفضون الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها البلاد، خاصة تلك المرتبطة بالحركات المناهضة للحرب. وقد نجح في ذلك إلى حد كبير، إذ حقق فوزاً كاسحاً على منافسه الديمقراطي (عبد الوهاب, رغد فيصل ;، ٢٠٢٢، صفحة ١٢).

غير أن ذروة الصراع الحزبي تجلت في فضيحة ووترغيت ، التي بدأت عام ١٩٧٢ عندما تم الكشف عن عملية تجسس على مقر الحزب الديمقراطي ، وقد استغل الديمقراطيون هذه القضية لتوجيه اتهامات خطيرة لإدارة نيكسون تتعلق بإساءة استخدام السلطة، بينما حاول الجمهوريون في البداية التقليل من شأنها. ومع تطور التحقيقات انكشفت حقائق أدت إلى اهتزاز الثقة في الإدارة الأمريكية، وتصاعدت الضغوط السياسية بشكل غير مسبوق ، وفي النهاية، ومع تزايد الأدلة وتخلي عدد من الجمهوريين أنفسهم عن دعم الرئيس، اضطر نيكسون إلى الاستقالة عام ١٩٧٤ ، وهو ما مثل نقطة تحول في تاريخ الصراع الحزبي في الولايات المتحدة، حيث أظهر أن الانتماء الحزبي قد يتراجع أمام الضغوط الدستورية والقانونية ، وبذلك يتضح أن الصراع بين الجمهوريين والديمقراطيين خلال عهد نيكسون لم يكن مجرد تنافس انتخابي، بل كان صراعاً عميقاً حول

توجهات الدولة وسياساتها، وقد أسهم في تشكيل ملامح الحياة السياسية الأمريكية، وكشف عن أهمية التوازن بين السلطات في النظام الديمقراطي (عبدالسلام, عبدالله;، ١٩٩٨، صفحة ١٥٥).

المبحث الأول: أحداث اقتحام مجمع ووترغيت عام ١٩٧٢ وخلفياته السياسية

في فجر يوم ١٧ حزيران ١٩٧٢ ، كانت الأضواء خافتة في أروقة مجمع ووترغيت حيث يقع مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في تلك اللحظات تسلل خمسة رجال إلى داخل المبنى في عملية دقيقة التخطيط ، لم يكن دخولهم عشوائياً، بل جاء بعد محاولات سابقة إذ تشير التحقيقات إلى أنهم سبق أن زرعوا أجهزة تنصت، لكنهم عادوا لإصلاح خلل تقني في تلك الأجهزة (ربيع , محمد محمود ;، ١٩٨٥ ، صفحة ٢٥٥).

حمل المتسللون معهم أدوات احترافية: أجهزة تنصت كاميرات صغيرة، ومبالغ نقدية مرتبطة بحسابات سرية ، وكان الهدف المباشر هو الوصول إلى مكاتب قيادات الحزب الديمقراطي والاطلاع على وثائق حساسة تتعلق بالحملة الانتخابية غير أن العملية لم تسر كما خطط لها ، إذ لاحظ أحد حراس الأمن وجود شريط لاصق على أقفال بعض الأبواب، وهو ما أثار شكوكه. وعند إعادة تفقد المكان، وجد أن الشريط أعيد وضعه مرة أخرى، فقام بإبلاغ الشرطة. وخلال دقائق وصلت الشرطة وألقت القبض على المتسللين داخل المقر ، لتبدأ بذلك واحدة من أخطر الفضائح السياسية في تاريخ الولايات المتحدة (حسين, علي ;، ١٩٩٩ ، صفحة ٣٢٥).

في البداية بدا الحادث وكأنه عملية تجسس محدودة، لكن سرعان ما تكشف أن وراءه شبكة معقدة من العلاقات السياسية ، فقد أظهرت التحقيقات أن المتسللين على صلة مباشرة بلجنة إعادة انتخاب الرئيس ، وهي الجهة التي كانت تدير الحملة الانتخابية للرئيس ريتشارد نيكسون (عبدالرزاق, عبدالله;، ١٩٩٩، صفحة ٢٠٠).

ومع تقدم التحقيقات، ظهرت أسماء شخصيات بارزة في البيت الأبيض، مثل:

١- جون ميتشل، الذي كان يشغل منصب وزير العدل قبل أن يتولى إدارة حملة إعادة الانتخاب.

٢- هـ . ر. هالدمان ، أحد أقرب مساعدي الرئيس.

٣- جون إيرليشمان ، المسؤول عن الشؤون الداخلية.

كما تبين أن بعض المنفذين كانوا من عناصر استخباراتية سابقة، ما يدل على أن العملية لم تكن مجرد مبادرة فردية، بل جزء من نشاط منظم يستخدم خبرات أمنية واستخباراتية لتحقيق أهداف سياسية ، ومع تزايد الضغط الإعلامي والقضائي، بدأت خيوط القضية تصل إلى مستويات أعلى داخل الإدارة الامريكية ، خاصة مع الكشف عن محاولات التستر على الحادثة، وهو ما عمق الأزمة وحولها من جريمة جنائية إلى أزمة دستورية (حسين, علي ;، ١٩٩٩ ، صفحة ٣٢٥).

ولفهم دوافع هذه العملية لا بد من وضعها في سياقها السياسي، فقد كانت الولايات المتحدة تعيش أجواء انتخابية محتدمة في عام ١٩٧٢ ، وكان الرئيس نيكسون يسعى إلى ضمان فوز ساحق بولاية ثانية. ورغم تقدمه في استطلاعات الرأي، فإن هاجس فقدان السيطرة دفع فريقه إلى استخدام وسائل غير مشروعة ، كان الهدف الأول هو التجسس على الحزب الديمقراطي من أجل معرفة استراتيجياته الانتخابية وخططه التنظيمية. كما سعت العملية إلى الحصول على معلومات يمكن استخدامها لاحقاً في إضعاف الخصوم السياسيين سواء عبر التشهير أو الضغط السياسي (نافعة, حسن;، ٢٠٠٣، صفحة ٢٤٠).

أما الهدف الأعمق فكان إحكام السيطرة على العملية السياسية من خلال خلق تفوق غير متكافئ يضمن إعادة انتخاب الرئيس ، وقد عكس هذا التوجه ثقافة سياسية داخل بعض دوائر السلطة تقوم على تبرير الوسيلة لتحقيق الغاية، حتى وإن كانت الوسيلة غير قانونية ، غير أن ما لم يكن في الحسبان هو أن فشل العملية سيؤدي إلى نتائج عكسية تماماً؛ إذ تحولت محاولة التجسس إلى فضيحة كبرى كشفت ممارسات السلطة، وأدت في نهاية المطاف إلى انهيار الثقة بالرئاسة، وانتهت باستقالة ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٤ (ربيع , محمد محمود ;، ١٩٨٥ ، صفحة ٢٦٠).

المبحث الثاني: دور الصحافة والإعلام في كشف فضيحة ووترغيت

شكلت فضيحة ووترغيت نموذجاً بارزاً لدور الإعلام في كشف الفساد السياسي، إذ لم يكن الإعلام مجرد ناقل للأحداث، بل تحول إلى فاعل رئيس في تفكيك شبكة معقدة من التستر الحكومي، فبعد حادثة اقتحام مقر الحزب الديمقراطي عام ١٩٧٢ ، بدأت وسائل الإعلام وعلى

رأسها الصحافة الأمريكية، في متابعة القضية بشكل متواصل، مما أسهم في إبقائها ضمن دائرة الاهتمام العام، ودفع المؤسسات القضائية والتشريعية إلى توسيع نطاق التحقيق. وقد أثبتت هذه التجربة أن الإعلام قادر على أداء وظيفة رقابية فعالة ضمن ما يُعرف بـ"السلطة الرابعة"، حيث يفرض الشفافية ويحد من تعسف السلطة التنفيذية (مكاوي, حسن عماد ;، ٢٠٠٠، صفحة ٢٤٠).

برز الدور الحاسم لصحيفة واشنطن بوست من خلال عمل صحفي استقصائي قاده الصحفيان (بوب وودورد) و (كارل برنستين)، اللذان تمكنا من تتبع خيوط القضية وربطها بمستويات عليا في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون اعتمدت تحقيقاتهما على جمع المعلومات من مصادر متعددة، أبرزها مصدر سري إضافة إلى تحليل الوثائق والبيانات المالية، وهو ما مثل جوهر العمل الاستقصائي ، وقد ساهمت هذه التحقيقات في الكشف عن العلاقة بين عملية الاقتحام والبيت الأبيض، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى استقالة نيكسون عام ١٩٧٤ (عبد الحميد, محمد ;، ٢٠٠٤، صفحة ٣١٥).

ولم يكن نجاح الصحيفة مقتصراً على الجهد الفردي للصحفيين، بل ارتبط أيضا بدعم المؤسسة الصحفية خاصة رئيس التحرير بن برادلي، الذي أصر على نشر التحقيقات رغم الضغوط السياسية، مما يعكس أهمية الاستقلالية المؤسسية في العمل الإعلامي، و تظهر تجربة ووترغيت أن الصحافة الاستقصائية تعتمد على منهجية دقيقة تقوم على التحقق من المعلومات، والاستمرارية في المتابعة، وحماية المصادر، وهو ما مكن الصحفيين من كشف فضيحة أدت إلى إسقاط رئيس دولة، وأكد دور الإعلام كأداة للمساءلة السياسية (العتيبي, أحمد محمد ;، ٢٠١٠، صفحة ٥٠).

وقد مثلت فضيحة ووترغيت نقطة تحول مفصلية في تاريخ الصحافة الاستقصائية، إذ كشفت هذه الأزمة عن قدرة الإعلام على تجاوز دوره التقليدي بوصفه ناقلا للأخبار، ليصبح أداة فاعلة في التأثير السياسي وصناعة القرار . فقد اعتمدت الصحافة الاستقصائية، كما تجلت في تجربة صحيفة واشنطن بوست على منهجية دقيقة قائمة على البحث المتعمق، والتحقق من المعلومات، وربط الوقائع الجزئية ضمن إطار تحليلي يكشف البنية الخفية للسلطة ، قاد الصحفيان بوب وودورد وكارل برنستين تحقيقاً استقصائياً اعتمد على تتبع الأدلة المالية والسياسية، والاستناد إلى مصادر سرية، أبرزها المصدر المعروف باسم ديب ثروت، الذي لعب دوراً محورياً في توجيه التحقيق نحو مراكز القرار داخل إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون وقد أسهمت هذه المنهجية في كشف

شبكة معقدة من التستر السياسي، وربط حادثة اقتحام مقر الحزب الديمقراطي بأجهزة عليا في السلطة التنفيذية (محمود, سعاد حسن ;، ٢٠١٢، صفحة ٨٩).

يتجلى التأثير السياسي للصحافة الاستقصائية في عدة مستويات أولها الضغط على المؤسسات الرسمية، حيث دفعت التغطية الإعلامية المستمرة الكونغرس الأمريكي إلى فتح تحقيقات موسعة، كما ساهمت في تفعيل دور القضاء في مساءلة المسؤولين. وثانيها التأثير في الرأي العام، إذ أدت التقارير الصحفية إلى تأكل الثقة الشعبية بالإدارة الأمريكية، وهو ما شكل عامل ضغط سياسي مباشر على النظام الحاكم. أما المستوى الثالث، فيتمثل في النتائج السياسية المباشرة، حيث أدت هذه التحقيقات إلى استقالة الرئيس نيكسون عام ١٩٧٤، في سابقة تاريخية تؤكد قدرة الإعلام على التأثير في أعلى هرم السلطة (عبد الحميد, محمد ;، ٢٠٠٤، صفحة ٢٥٠).

كما أسهمت ووترغيت في ترسيخ مفهوم الصحافة الاستقصائية كأداة ديمقراطية أساسية، حيث عززت مبادئ الشفافية والمساءلة ورسخت أهمية حماية المصادر الصحفية، وأعادت تعريف العلاقة بين الإعلام والسلطة السياسية. وبذلك، لم تكن الصحافة الاستقصائية مجرد عنصر مكمل للأزمة، بل كانت قوة محركة لها، ساهمت في إعادة تشكيل المشهد السياسي الأمريكي، وأثرت في تطور الممارسة الإعلامية عالمياً ، ولم تكن أهمية هذا المصدر في حجم المعلومات فقط، بل في قدرته على تأكيد الفرضيات الصحفية وتوجيه البحث نحو نقاط مفصلية، مما يعكس أهمية حماية المصادر في العمل الاستقصائي. كما لعبت إدارة الصحيفة بقيادة رئيس التحرير بن برادلي دوراً حاسماً في دعم التحقيقات ونشرها رغم الضغوط السياسية، وهو ما يعكس البعد المؤسسي للصحافة الاستقصائية (العتيبي, أحمد محمد ;، ٢٠١٠، صفحة ٦٥).

المبحث الثالث: تطور أزمة ووترغيت وسقوط الإدارة الأمريكية

مع تصاعد تداعيات فضيحة ووترغيت وانتقالها من مجرد حادثة اقتحام إلى قضية سياسية معقدة، بدأ الضغط يتزايد على المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة لاتخاذ موقف حاسم. ففي أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٢ ، التي أعيد فيها انتخاب الرئيس ريتشارد نيكسون ظهرت مؤشرات أولية على وجود محاولات للتستر على المتورطين، وهو ما دفع الرأي العام ووسائل الإعلام إلى المطالبة بتحقيق رسمي ، وفي هذا السياق، اتخذ الكونغرس خطوة مفصلية مطلع عام ١٩٧٣ ، تمثلت في تشكيل لجنة خاصة داخل مجلس الشيوخ للتحقيق في ملابسات القضية، عرفت باسم

لجنة ووترغيت. وقد جاء تشكيل هذه اللجنة استجابة لتزايد الشكوك حول تورط جهات رسمية عليا، ولم يعد من الممكن احتواء الأزمة ضمن الإطار الجنائي الضيق (رمضان, عبدالعظيم ;، ١٩٨٦ ، صفحة ٢٣٥).

باشرت اللجنة عملها بجمع الأدلة واستدعاء الشهود، وركزت في بدايتها على فهم كيفية وقوع عملية الاقتحام والجهات التي مولتها ونظمتها. غير أن مجريات التحقيق سرعان ما كشفت عن خيوط تقود إلى مستويات أعلى داخل الإدارة الأمريكية، الأمر الذي وسع نطاق التحقيق ليشمل البيت الأبيض نفسه. ومع تقدم العمل تحولت اللجنة من أداة تقص إلى هيئة سياسية ذات تأثير مباشر في مسار الأزمة، حيث أصبحت تقاريرها ومداولاتها تشكل أساسا للخطوات اللاحقة التي اتخذتها المؤسسات الدستورية (سليم, محمد السيد ;، ١٩٩٨، صفحة ٣١٥).

كما أدى مجلس الشيوخ الأمريكي دوراً محورياً في تعميق أزمة ووترغيت وتحويلها إلى أزمة دستورية شاملة، إذ لم يقتصر دوره على تشكيل لجنة التحقيق، بل امتد ليشمل إدارة عملية كشف الحقيقة أمام الرأي العام. فقد نظم المجلس سلسلة من جلسات الاستماع العلنية عام ١٩٧٣، والتي نقلت مباشرة عبر وسائل الإعلام، وشهدت استجواب عدد من كبار المسؤولين في إدارة الرئيس نيكسون ، وقد مثلت هذه الجلسات نقطة تحول مهمة، إذ كشفت للرأي العام حجم التورط داخل الإدارة، وأسهمت في زعزعة الثقة الشعبية بالحكومة، كما أظهرت الشهادات وجود محاولات ممنهجة لعرقلة سير العدالة والتستر على المتورطين، وهو ما دفع التحقيقات إلى مرحلة أكثر حساسية (هلال, علي الدين;، ٢٠٠٣، صفحة ٢٠٠).

ومن أبرز ما كشفته جلسات مجلس الشيوخ مسألة التسجيلات الصوتية داخل البيت الأبيض، والتي عرفت لاحقا بأشرطة نيكسون. وقد شكلت هذه التسجيلات دليلا مادياً حاسماً على تورط الرئيس في محاولات التستر، الأمر الذي أدى إلى تصعيد المواجهة بين السلطة التنفيذية والكونغرس ، ومع استمرار التحقيقات، لعب مجلس الشيوخ دوراً ضاغطاً في توسيع نطاق المساءلة، سواء من خلال دعم تعيين مدع خاص مستقل، أو عبر التنسيق مع مجلس النواب الذي بدأ بدوره إجراءات عزل الرئيس. وهكذا تحول مجلس الشيوخ إلى فاعل أساسي في إدارة الأزمة، حيث أسهمت إجراءاته في تسريع انهيار الإدارة الأمريكية، وصولا إلى استقالة الرئيس نيكسون عام ١٩٧٤ (عبدالسلام, عبدالله;، ١٩٩٨، صفحة ١٤٥).

المبحث الرابع: أزمة تسجيلات البيت الابيض واستقالة الرئيس ريتشارد نيكسون ١٩٧٤

خلال التحولات السياسية التي شهدتها الولايات المتحدة خلال أواخر ستينيات القرن العشرين وبداية السبعينيات، برزت مسألة تسجيلات البيت الأبيض بوصفها واحدة من أخطر الأدوات التي كشفت خفايا السلطة. فقد عمد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى إنشاء نظام تسجيل سري داخل البيت الأبيض، شمل المكتب البيضاوي وغرف الاجتماعات، بهدف توثيق المحادثات الرئاسية بدقة، في سياق إدارته المعقدة لشؤون الدولة خلال الحرب الباردة وحرب فيتنام (الكيالي, عبد الوهاب ;، ١٠٨٥، صفحة ٥/ ٣١٣).

ومع تصاعد أحداث فضيحة ووترغيت، التي بدأت باقتحام مقر الحزب الديمقراطي عام ١٩٧٢ ، لم تكن هذه التسجيلات معروفة للرأي العام. غير أن مجريات التحقيقات التي قادها الكونغرس الأمريكي عام ١٩٧٣ كشفت وجود هذا النظام، عندما أشار أحد مساعدي نيكسون إلى تسجيل كل ما يدور في البيت الأبيض تقريباً، الأمر الذي حول هذه الأشرطة إلى دليل مركزي في مسار التحقيقات ، تدريجياً بدأت قيمة هذه التسجيلات تتضح؛ إذ أظهرت تسجيلات متعددة محاولات من داخل الإدارة للتستر على عملية الاقتحام، بل والتدخل لعرقلة سير العدالة. وقد بلغ الأمر ذروته مع ما عرف "بشريط المسدس الدخاني"، الذي أكد ضلوع الرئيس نفسه في جهود التغطية على الفضيحة. وتشير الوثائق التي أفرج عنها لاحقاً إلى أن آلاف الساعات من التسجيلات كانت محفوظة، وأن جزءا منها فقط كشف خلال التحقيقات بينما ظل القسم الأكبر بعيداً عن التداول لسنوات طويلة (احمد, محمد عاطف ;، ٢٠٠١، صفحة ١٢٠) أمام هذه الأدلة، دخلت الولايات المتحدة في أزمة دستورية غير مسبوقة، حين رفض نيكسون تسليم التسجيلات بحجة السرية التنفيذية. غير أن المحكمة العليا الأمريكية حسمت النزاع في القضية وأجبرته على تسليم الأشرطة، وهو ما شكل نقطة تحول حاسمة في مسار الأزمة ، ومع نشر مضامين هذه التسجيلات فقدت الإدارة مصداقيتها أمام الكونغرس والرأي العام وتزايدت الضغوط السياسية على الرئيس، إلى أن اضطر في ٩ آب ١٩٧٤ إلى الاستقالة، في سابقة هي الأولى في التاريخ الأمريكي الحديث. وهكذا تحولت تسجيلات البيت الأبيض من أداة داخلية لتوثيق الحكم إلى شاهد إدانة أسقط رئيساً وأعاد تعريف العلاقة بين السلطة التنفيذية والرقابة الدستورية (السامرائي, خالد جاسم ;، ٢٠١٢، صفحة ١٧٨).

وفي سياق تطور أزمة فضيحة ووترغيت برز الصراع بين السلطتين التنفيذية والقضائية حيال الازمة بوصفها أحد أخطر الأزمات الدستورية في التاريخ الأمريكي الحديث، إذ لم يعد الأمر مقتصراً على تحقيق جنائي، بل تحول إلى اختبار حقيقي لحدود السلطة داخل النظام السياسي. فقد تمسك الرئيس ريتشارد نيكسون بمبدأ الامتياز التنفيذي، وهو حق تدعيه السلطة التنفيذية في حجب بعض المعلومات بدعوى الحفاظ على سرية القرارات العليا (حسن, علي عبد الكريم ;، ٢٠١٠، صفحة ١٣٠)، خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي. غير أن هذا الموقف اصطدم بإصرار القضاء، ممثلاً بالمحاكم الفيدرالية، على مبدأ سيادة القانون وخضوع جميع الأفراد، بمن فيهم الرئيس للرقابة القضائية. ومع تصاعد التحقيقات، طلب المدعي الخاص تسليم تسجيلات البيت الأبيض بوصفها أدلة حاسمة، إلا أن نيكسون رفض ذلك، مما أدى إلى مواجهة مباشرة بين السلطتين. وقد بلغ هذا الصراع ذروته عندما رفعت القضية إلى المحكمة العليا في إطار القضية الشهيرة التي شكلت منعطفاً حاسماً. ففي حكم تاريخي بالإجماع عام ١٩٧٤ رفضت المحكمة ادعاء الامتياز التنفيذي المطلق، وأكدت أن هذا الامتياز ليس مطلقا، ولا يمكن استخدامه لعرقلة العدالة أو حجب الأدلة في القضايا الجنائية. وألزمت المحكمة الرئيس بتسليم التسجيلات، مؤكدة مبدأ خضوع السلطة التنفيذية للقانون، ومع امتثال الإدارة لهذا الحكم، كشف مضمون التسجيلات التي أثبتت تورط الرئيس في التستر على الجريمة، الأمر الذي أدى إلى انهيار الغطاء السياسي عنه، وتصاعد الضغوط داخل الكونغرس، وصولاً إلى استقالته في آب ١٩٧٤. وهكذا لم يكن الصراع مجرد خلاف قانوني، بل كان لحظة مفصلية أعادت تعريف التوازن بين السلطات، ورسخت مبدأ أن القضاء هو الحكم النهائي في النزاعات الدستورية (زيدان, عبد الكريم ;، ٢٠١١، صفحة ٢١٥).

ولذلك جاءت استقالة الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون، والتي شكلت ذروة أزمة ووترغيت وأخطر مراحلها، إذ جاءت نتيجة تراكم طويل من الضغوط السياسية والقانونية والإعلامية التي أحاطت بالإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٧٢، والسياق المباشر للاستقالة بعد قرار المحكمة العليا في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون، أجبر نيكسون على تسليم تسجيلات البيت الأبيض، وكشفت هذه التسجيلات عن تورطه المباشر في محاولة عرقلة العدالة، خاصة من خلال توجيهاته باستخدام أجهزة الدولة لوقف تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالي، وهذا الكشف الذي عرف بـ (الدليل القاطع) أنهى فعلياً أي دعم سياسي متبق له داخل الحزب الجمهوري، وجعل مسألة عزله من قبل الكونغرس

الأمريكي أمراً شبه مؤكد. ولحظة إعلان الاستقالة في مساء يوم ٨ آب ١٩٧٤، ألقى نيكسون خطاباً متلفزاً أعلن فيه استقالته من منصب الرئاسة، قائلاً إنه لم بعد يملك الدعم السياسي الكافي للاستمرار في الحكم. ودخل القرار حيز التنفيذ في اليوم التالي ٩ آب ١٩٧٤، وبذلك أصبح أول رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يستقيل من منصبه (التميمي, محمد جبار ;، ٢٠١٦، صفحة ١٨٠).

المبحث الخامس: انعكاسات أزمة ووترغيت على النظام السياسي الأمريكي

شكلت أزمة ووترغيت نقطة تحول مفصلية في تاريخ النظام السياسي الأمريكي، إذ كشفت بوضوح حدود السلطة التنفيذية وأعادت التوازن إلى مبدأ الفصل بين السلطات. فقد حاولت إدارة ريتشارد نيكسون توسيع نطاق صلاحياتها عبر استخدام أجهزة الدولة لأغراض سياسية، ولا سيما في ما يتعلق بالتجسس على الخصوم والتدخل في مجريات التحقيقات، وهو ما مثل تحدياً مباشراً للسلطتين التشريعية والقضائية (الربيعي, سعد ناجي ;، ٢٠١١، صفحة ٢١٥).

في البداية سعت السلطة التنفيذية إلى احتواء الأزمة عبر التمسك بمبدأ "الامتياز التنفيذي"، حيث رفض الرئيس تسليم تسجيلات البيت الأبيض بحجة الحفاظ على سرية المداولات الرئاسية. إلا أن هذا الموقف قوبل برفض حازم من قبل السلطة القضائية، التي تدخلت عبر المحكمة العليا في القضية الشهيرة الولايات المتحدة ضد نيكسون وقد أصدرت المحكمة قراراً بالإجماع يلزم الرئيس بتسليم التسجيلات، مؤكدة أن الامتياز التنفيذي ليس مطلقاً، وأنه لا يمكن استخدامه لعرقلة العدالة. هذا الحكم مثل انتصاراً واضحاً للسلطة القضائية، ورسخ مبدأ خضوع جميع المسؤولين، بمن فيهم الرئيس للقانون في الوقت نفسه، لعبت السلطة التشريعية، ممثلة بـ الكونغرس الأمريكي، دوراً حاسماً في إعادة التوازن السياسي. فقد شكل الكونغرس لجان تحقيق خاصة، وعقد جلسات استماع علنية كشفت للرأي العام حجم الانتهاكات التي ارتكبتها الإدارة. كما باشر مجلس النواب إجراءات مساءلة الرئيس، وهو ما شكل ضغطاً سياسياً هائلاً على السلطة التنفيذية، وأظهر قدرة الكونغرس على ممارسة رقابة فعالة على الرئيس (نافعة, حسن;، ٢٠٠٣، صفحة ١٩٥).

ومع تلاقي ضغوط السلطتين القضائية والتشريعية، أصبحت السلطة التنفيذية في موقف دفاعي، خاصة بعد انكشاف الأدلة التي تثبت تورط الرئيس في عرقلة العدالة، وهنا برزت فعالية مبدأ الفصل بين السلطات كآلية دستورية لضبط التوازن ومنع الاستبداد السياسي، إذ لم تتمكن

السلطة التنفيذية من فرض إرادتها على بقية السلطات. وقد أدت هذه الأزمة إلى إعادة تعريف العلاقة بين السلطات الثلاث، حيث تعززت صلاحيات الكونغرس في مجال الرقابة، كما ازداد دور القضاء في تفسير الدستور وحماية سيادة القانون. كذلك أصبح مبدأ الفصل بين السلطات أكثر وضوحاً في التطبيق العملي، بعد أن كان في بعض الأحيان عرضة للتجاوز بفعل اتساع نفوذ السلطة التنفيذية خلال فترات سابقة (حسين, سعد محمد، ٢٠١٠، صفحة ٢٠٠).

ولم تكن أزمة ووترغيت مجرد صراع بين مؤسسات الدولة، بل امتد أثرها بعمق إلى المجتمع الأمريكي، حيث أحدثت تحولاً جذرياً في نظرة الرأي العام إلى السلطة السياسية. فمع توالي الكشف عن تفاصيل الفضيحة، خاصة عبر التغطية المستمرة لصحيفة واشنطن بوست، بدأت صورة الإدارة الأمريكية تتأكل تدريجياً في أذهان المواطنين في المراحل الأولى، تعامل جزء كبير من الرأي العام مع القضية بوصفها حادثة معزولة، إلا أن تطور التحقيقات، وظهور شهادات شخصيات من داخل الإدارة مثل (جون دين) غير هذا التصور. فقد كشفت هذه الشهادات عن وجود نمط ممنهج من إساءة استخدام السلطة، شمل التجسس على الخصوم السياسيين ومحاولات التستر على الجرائم الأمر الذي أدى إلى اهتزاز عميق في ثقة المواطنين بالحكومة ، ومع صدور حكم المحكمة العليا في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون، وتأكيد تورط الرئيس ريتشارد نيكسون في عرقلة العدالة، وصلت أزمة الثقة إلى ذروتها. إذ لم يعد الشك مقتصراً على بعض المسؤولين، بل شمل أعلى منصب في الدولة، وهو ما خلق حالة من الإحباط السياسي العام (حسن, علي عبد الكريم ;، ٢٠١٠، صفحة ١٤٠)، وشعوراً بأن النظام السياسي قد تعرض لاختراق خطير وقد انعكس هذا التدهور في الثقة من خلال عدة مظاهر :

- تراجع الثقة بالمؤسسة الرئاسية: لم يعد ينظر إلى الرئيس بوصفه رمزاً للنزاهة، بل أصبح خاضعاً للمساءلة الشعبية والقانونية.
- تصاعد الشك تجاه الحكومة: ازداد ميل المواطنين إلى التشكيك في قرارات السلطة التنفيذية ونواياها (السامرائي, خالد جاسم ;، ٢٠١٢، صفحة ١٧٠).
- تعزيز دور الإعلام: تحولت الصحافة الاستقصائية إلى عنصر فاعل في تشكيل الرأي العام، وأصبحت أكثر جرأة في مراقبة السلطة وكشف تجاوزاتها.

- اتساع المشاركة السياسية النقدية: ازداد وعي المواطنين بأهمية الرقابة الشعبية وبرزت مطالب بإصلاحات سياسية تحد من إساءة استخدام السلطة .

كما أظهرت الأزمة أن الرأي العام لم يعد مجرد متلق سلبي، بل أصبح قوة ضاغطة قادرة على التأثير في مسار الأحداث السياسية، خاصة في ظل التغطية الإعلامية الواسعة والبث التلفزيوني لجلسات التحقيق في مجلس الشيوخ الأمريكي. وقد ساهم ذلك في خلق حالة من التفاعل المباشر بين المواطن والعملية السياسية، ما عزز من دور المجتمع في محاسبة السلطة، وعلى المدى البعيد، أدت الأزمة إلى ترسيخ ثقافة سياسية جديدة تقوم على الحذر من السلطة التنفيذية، وضرورة إخضاعها للرقابة المستمرة، كما أصبحت ووترغيت رمزاً لانعدام الثقة السياسية، يُستدعى في كل مرة تثار فيها قضايا فساد أو إساءة استخدام السلطة في الولايات المتحدة (احمد, محمد عاطف ;، ٢٠٠١، صفحة ١٨٠).

كما أدت أزمة ووترغيت إلى موجة واسعة من الإصلاحات السياسية والقانونية في الولايات المتحدة، هدفت إلى منع تكرار إساءة استخدام السلطة التنفيذية، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة داخل النظام السياسي. فقد كشفت الفضيحة عن ثغرات خطيرة في القوانين المنظمة للعمل السياسي، خاصة فيما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية وصلاحيات الرئيس. ومن ابرز هذه الإصلاحات :

١- إصلاحات تمويل الحملات الانتخابية : من أبرز نتائج الأزمة إصدار تعديلات مهمة على قانون تمويل الحملات الانتخابية، حيث أقر الكونغرس الأمريكي مجموعة من التشريعات التي هدفت إلى:

- فرض قيود على التبرعات المالية للحملات الانتخابية.
- إلزام المرشحين بالكشف عن مصادر التمويل.
- إنشاء هيئة رقابية مستقلة للإشراف على الانتخابات (زيدان, عبد الكريم ;، ٢٠١١، صفحة ٢٩٠).

وقد ساهمت هذه الإصلاحات في الحد من النفوذ غير المشروع للأموال السياسية، وهو أحد العوامل التي كشفت عنها أزمة ووترغيت.

٢- تقليص صلاحيات الرئيس وتعزيز الرقابة : كشفت الأزمة عن توسع مفرط في صلاحيات السلطة التنفيذية، ما دفع المشرعين إلى إعادة التوازن بين السلطات. ومن أهم الإجراءات:

- فرض قيود على استخدام الرئيس للوكالات الأمنية لأغراض سياسية.
- تعزيز دور الكونغرس في مراقبة أنشطة البيت الأبيض.
- زيادة متطلبات الشفافية في عمل السلطة التنفيذية (ربيع , محمد محمود ;، ١٩٨٥ ، صفحة ٢٦٥).

كما تم التأكيد عملياً على أن مبدأ الامتياز التنفيذي ليس مطلقاً، خاصة بعد حكم المحكمة العليا في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون، الذي رسخ خضوع الرئيس للقانون.

٣- قانون أخلاقيات الحكومة في إطار السعي لتعزيز النزاهة : تم إصدار قانون أخلاقيات الحكومة وقد تضمن هذا القانون:

- فرض قواعد صارمة على سلوك المسؤولين الحكوميين.
- إنشاء الية لتعيين مدع خاص مستقل للتحقيق في قضايا الفساد داخل السلطة التنفيذية.
- إلزام كبار المسؤولين بالكشف عن ذممهم المالية.

شكل هذا القانون خطوة مهمة نحو ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية (نافعة, حسن;، ٢٠٠٣، صفحة ٢٠٦).

٤- إصلاح أجهزة الاستخبارات : كشفت وترغيت استخدام الأجهزة الأمنية مثل وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي في أنشطة غير قانونية. ولذلك قام الكونغرس بتشكيل لجان تحقيق أبرزها لجنة "تشرش" في مجلس الشيوخ وقد أدت هذه التحقيقات إلى:

- فرض قيود على أنشطة الاستخبارات داخل الولايات المتحدة.
- إخضاع هذه الأجهزة الرقابة تشريعية أكبر.
- وضع أطر قانونية تحدد صلاحياتها بشكل أكثر دقة (حسين, سعد محمد، ٢٠١٠، صفحة ١٩٥).

٥- تعزيز حرية المعلومات : ضمن الإصلاحات القانونية أيضاً، تم تعزيز قوانين حرية الوصول إلى المعلومات مما أتاح للصحفيين والمواطنين إمكانية أكبر للاطلاع على وثائق الحكومة. وقد أسهم ذلك في دعم دور الإعلام الرقابي، الذي كان له دور بارز في كشف

الفضيحة خاصة من خلال صحيفة واشنطن بوست (التميمي, محمد جبار ;، ٢٠١٦، صفحة ١٨٥).

الخاتمة

يتضح أن أزمة ووترغيت شكلت محطة مفصلية في التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تجاوزت كونها حادثة جنائية محدودة لتتحول إلى أزمة سياسية ودستورية عميقة كشفت عن اختلالات جوهرية في بنية السلطة وآليات ممارستها .

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وهي :

١- كشفت الدراسة أن مرحلة حكم ريتشارد نيكسون شهدت تحولاً نوعياً في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، إذ انتقلت من نهج المواجهة المباشرة إلى استراتيجية إدارة التوازنات الدولية، وقد تجلى ذلك في تبّني أدوات دبلوماسية مرنة والانفتاح على القوى المنافسة، بما يعكس إدراكاً متقدماً لتعقيدات النظام الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة .

٢- بينت النتائج أن سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفيتي إلى جانب الانفتاح على الصين، أسهمت بصورة فاعلة في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، من خلال إرساء نوع من التوازن الثلاثي بين القوى الكبرى، وقد أدى هذا التحول إلى تخفيف حدة الاستقطاب الدولي وتقليص احتمالات التصعيد العسكري المباشر، مما انعكس إيجاباً على مستوى الاستقرار الدولي النسبي .

٣- أوضحت الدراسة أن أحداث ووترغيت لم تبق محصورة ضمن إطارها الجنائي الضيق، بل سرعان ما تحولت إلى أزمة سياسية ودستورية عميقة، وذلك عقب انكشاف صلاتها بمؤسسات رسمية عليا داخل الدولة .

٤- أظهرت التحقيقات وجود علاقات مباشرة بين المنفذين ولجنة إعادة انتخاب الرئيس ريتشارد نيكسون، فضلاً عن تورط شخصيات بارزة داخل أروقة البيت الأبيض، وقد أسهم ذلك في تعميق الشكوك حول استخدام مؤسسات الدولة لخدمة أهداف سياسية ضيقة، بما يتعارض مع مبادئ الحكم الرشيد.

٥- أكدت النتائج أن دور الصحافة لم يقتصر على نقل الوقائع، بل تطور ليصبح عاملاً حاسماً في كشف الفساد وتعزيز الشفافية، إذ لعبت وسائل الإعلام دوراً رقابياً مؤثراً وأسهمت في توجيه الرأي العام وكشف الحقائق التي حاولت السلطة إخفاءها .

٦- بينت الدراسة أن التغطية الإعلامية المكثفة والمستمرة أسهمت في تحفيز كل من الكونغرس والسلطة القضائية على توسيع نطاق التحقيقات، واتخاذ إجراءات أكثر صرامة في مساءلة المسؤولين، مما عزز مبدأ الفصل بين السلطات ودور المؤسسات الرقابية .

٧- خلصت الدراسة إلى أن تشكيل لجنة تحقيق خاصة في مجلس الشيوخ شكل نقطة تحول مفصلية، إذ نقل القضية من نطاقها الجنائي المحدود إلى إطار سياسي ودستوري شامل، وأرسى سابقة مهمة في تاريخ الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة .

مصادر البحث:

احمد, محمد عاطف ;. (٢٠٠١). *النظام السياسي الأمريكي*. القاهرة: دار الفكر العربي.

التميمي, محمد جبار ;. (٢٠١٦). *الرقابة القضائية في اعمال السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد، كلية القانون*.

الربيعي, سعد ناجي ;. (٢٠١١). *تطور النظام السياسي الأمريكي*. عمان: دار دجلة .

السامرائي, خالد جاسم ;. (٢٠١٢). *العلاقة بين السلطة التنفيذية والكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٨- ١٩٧٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية*.

العتيبي, أحمد محمد ;. (٢٠١٠). *دور وسائل الاعلام في ادارة الأزمات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة الملك سعود، كلية الاعلام*.

الكيالي, عبد الوهاب ;. (١٠٨٥). *موسوعة السياسة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات العربية.

حسن, علي عبد الكريم ;. (٢٠١٠). *الأزمة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*.

حسين, سعد محمد. (٢٠١٠). *الرقابة البرلمانية في الولايات المتحدة، دراسة تطبيقية على ووترغيت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة*.

حسين, علي ;. (١٩٩٩). *تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة*. القاهرة : دار الفكر.

ربيع , محمد محمود ;. (١٩٨٥). *النظام السياسي الأمريكي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

رمضان, عبدالعظيم ;. (١٩٨٦). *السياسة الأمريكية المعاصرة* . القاهرة: الهيئة المصرية العامة.

زيدان, عبد الكريم ;. (٢٠١١). *النظام الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية*. عمان: مكتبة الثقافة.

سليم, محمد السيد ;. (١٩٩٨). *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

شريف, حسين;. (١٩٩٤). *السياسة الخارجية الأمريكية في السبعينيات والثمانينات من خلال رؤى وتحركات نيكسون – كيسنجر*. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

عبد الحميد, محمد ;. (٢٠٠٤). *نظريات الأعلام واتجاهات التأثير*. القاهرة: عالم الكتب.

عبد الوهاب, رغد فيصل ;. (٢٠٢٢). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي خلال عهد رينشاد نيكسون (١٩٦٩ – ١٩٧٢) . *مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، مج١٣، ع٢٢* .

عبدالرزاق, عبدالله;. (١٩٩٩). *النظم السياسة المعاصرة*. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

عبدالسلام, عبدالله;. (١٩٩٨). *النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

مجموعة مؤلفين;. (١٩٩٤). *السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

محمود, سعاد حسن ;. (٢٠١٢). *تأثير الأعلام في تشكيل الرأي العام خلال الأزمات السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاعلام.*

مكاوي, حسن عماد ;. (٢٠٠٠). *الأعلام ومعالجة الأزمات السياسية*. القاهرة: الدار المصرية.

نافعة, حسن;. (٢٠٠٣). *النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية*. القاهرة: دار الشرق.

هلال, علي الدين;. (٢٠٠٣). *النظم السياسية المقارنة*. القاهرة: دار النهضة.